

2022

The Impact of Budget Transparency and Governance Indicators on the Financial Performance for a Selection of Developing Countries in the Middle East & Asia Region during the period (2004-2018)

Firas Al-Mallah
f_abu_ibrahim1973@yahoo.com

Khawla Sbetan
Khawlahs200@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Social and Behavioral Sciences Commons](#)

Recommended Citation

Al-Mallah, Firas and Sbetan, Khawla (2022) "The Impact of Budget Transparency and Governance Indicators on the Financial Performance for a Selection of Developing Countries in the Middle East & Asia Region during the period (2004-2018)," *Jerash for Research and Studies Journal* مجلة جرش للبحوث والدراسات: Vol. 23: Iss. 2, Article 44.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss2/44>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

أثر مؤشرات شفافية الموازنة والحوكمة على الأداء المالي لعدد من الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا خلال الفترة (2004-2018)

فراس الملاح* وخولة علي عبدالله سبيتان**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر مؤشرات شفافية الموازنة العامة والحوكمة على الأداء المالي لعدد من الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا. بالإعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة (2004-2018) باستخدام طريقة الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Auto Regressive Distributed Lag (ARDL). وأظهرت النتائج أن هناك تغاير في تأثير المتغيرات المستقلة على رصيد الموازنة العامة الذي استخدم كمؤشر على الأداء المالي. حيث أظهر مؤشر شفافية الموازنة العامة تأثيراً محدوداً على رصيد الموازنة العامة. وعلى صعيد الحوكمة، ساهمت مؤشرات السيطرة على الفساد والإستقرار السياسي في تحسين رصيد الموازنة العامة. في حين أدت مؤشرات جودة التنظيم وفعالية الحكومة و"الصوت والمساءلة" إلى تراجع رصيد الموازنة العامة. ولم يكن لمؤشر سيادة القانون تأثيراً على رصيد الموازنة العامة. وخلصت الدراسة إلى أن الدول النامية ما زالت بحاجة إلى بذل جهود كبيرة وتخصيص موارد إضافية لتمكين من الوصول إلى النتائج المتوخاة من تطبيق معايير شفافية الموازنة والحوكمة.

الكلمات المفتاحية: شفافية الموازنة العامة، الحوكمة، رصيد الموازنة العامة.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2022.

Email: f_abu_ibrahim1973@yahoo.com

* طالب دكتوراة، إقتصاد الاعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.

Email: Khawlahs200@yahoo.com

** أستاذ مشارك، إقتصاد الاعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.

The Impact of Budget Transparency and Governance Indicators on the Financial Performance for a Selection of Developing Countries in the Middle East & Asia Region during the period (2004-2018)

Firas Al-Mallah, PhD student, Business Economics, University of Jordan, Jordan.

Khawla A. Sbetan, Associate Professor, Business Economics, University of Jordan, Jordan.

Abstract

The aim of this study is to analyze the impact of the budget transparency and governance indicators on the financial performance for a selection of developing countries in the Middle East and Asia region, based on cross-sectional time series data during the period (2004-2018), using the Auto Regressive Distributed Lag method (ARDL). The results indicate that independent variables varied in their impacts on budget balance. Budget transparency index shown very slight impact on budget balance. Regarding governance, the results shown that controlling corruption and political stability indicators contributed to improving the budget balance, while regulation quality, government effectiveness and "voice and accountability" indicators led to a decline in the budget balance. Rule of law indicator was insignificant. Therefore, developing countries still need to exert huge efforts and allocate necessary resources to achieve the envisaged targets from applying budget transparency and governance concepts.

Keywords: Budget transparency, Governance, Budget balance.

1. مقدمة:

تزايد الإهتمام بكيفية ارتباط العوامل المؤسسية. ومنها شفافية الموازنة. بالوضع والأداء المالي للحكومات. وعلى نحو مماثل. فقد حظي موضوع الحوكمة وجودة المؤسسات باهتمام متزايد خلال العقدين الأخيرين كعوامل مؤثرة على مسار النمو الإقتصادي لمختلف الدول. وقد تركزت الإهتمامات على دراسة طبيعة الإدارة الإقتصادية وتأثيرها على النمو. ومدى تأثير طبيعة النظام السياسي وعلى وجه الخصوص النظام الديمقراطي على التنمية البشرية والحد من الفقر⁽¹⁾.

ولأن العديد من دول العالم شهدت في العقود المتأخرة تراكمات كبيرة في الدين العام. فقد تم إبلاء المزيد من الإهتمام لدور الموازنة العامة في الحد من تراكم الديون. وعليه. فإن زيادة شفافية وحوكمة المؤسسات والسياسات والبرامج الحكومية بما فيها الموازنة العامة سيؤدي إلى تمكين المواطنين من مساءلة الحكومة حول أدائها وتوجهات الإنفاق لديها. وهذا بدوره سيؤدي إلى وجود إدارة فاعلة ومستجيبة بما ينعكس إيجاباً على تحسين إدارة الموارد العامة وتراجع الفساد. وبالتالي تحسين كفاءة الإنفاق العام وتخفيض عجز الموازنة واحتواء الدين العام⁽²⁾.

وقد واجهت العديد من الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا تحديات إقتصادية عميقة خلال السنوات الأخيرة دفعتها إلى تبني وتنفيذ برامج إصلاح الإدارة المالية وفق أفضل الممارسات العالمية بناءً على التوصيات المقدمة من المؤسسات الدولية والجهات المانحة بهدف تحسين كفاءة الإنفاق العام والتوزيع الأمثل للموارد المالية المتاحة بما يضمن تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في تلك الدول. وقد ركزت برامج الإصلاح هذه على محاور عدة أبرزها تعزيز شفافية الموازنة وتطبيق مبادئ الحوكمة كونها أصبحت مطلباً دولياً.

2. مشكلة الدراسة: لم يعد في وسع أي دولة تتطلع إلى تعزيز مكانتها على خريطة العالم المتقدم أن تتجاهل مبادئ الشفافية والحوكمة وخاصة الدول التي تعاني من أوضاع إقتصادية ومالية صعبة وحتاج إلى التمويل الخارجي على شكل مساعدات خارجية (منح وقروض). ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على مدى مساهمة التوجهات الحديثة في شفافية الموازنة والحوكمة في تحسين مؤشرات الأداء المالي لدول نامية مختارة. وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي: ما هو أثر مؤشر شفافية الموازنة على الأداء المالي الحكومي المتمثل برصيد الموازنة العامة للدول محل الدراسة. وما هو أثر مؤشرات الحوكمة المتمثلة في كل من (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، سيادة القانون، جودة التنظيم، والسيطرة على الفساد) على الأداء المالي المتمثل برصيد الموازنة العامة للدول محل الدراسة.

1-2 هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الممارسات المتعلقة بشفافية الموازنة والحوكمة على متغير الأداء المالي ممثلاً برصيد الموازنة العامة. وفي ضوء النتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، سيتم اقتراح بعض التوصيات لتحسين وتطوير الممارسات المطبقة وذلك لتعزيز الاستقرار المالي للدول محل الدراسة.

2-2 فرضيات الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة وفي ضوء النموذج القياسي الذي تم بناؤه، تم اختبار الفرضية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لمؤشر شفافية الموازنة على رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. والفرضية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لمؤشرات الحوكمة على رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ولإختبار هذه الفرضيات، تم استخدام التحليل القياسي الذي تضمن اختبار أثر مؤشر شفافية الموازنة العامة ومؤشرات الحوكمة على رصيد الموازنة العامة اعتماداً على البيانات المقطعية الزمنية Panel Data خلال الفترة (2004-2018) لعدد من الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا.

3. الدراسات السابقة والإطار النظري

3-1 الإطار النظري

الموازنة العامة

تعددت التعريفات التي وضعت للموازنة العامة للدولة، ومن أبرزها أنها "برنامج عمل مالي يتبلور في شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية وينطوي على تفديرات مفصلة لكل من النفقات والإيرادات العامة لسنة قادمة، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية"⁽⁴⁾.

تعتبر الشفافية المالية عنصراً هاماً في صنع السياسات وإدارة المخاطر المالية. ولقد تضافرت الجهود خلال العقدین الماضیین لتطوير مجموعة من المعايير المقبولة دولياً للشفافية المالية ومراقبة وتعزيز تنفيذ تلك المعايير على المستوى الوطني خاصة مع الأزمات المالية والإقتصادية التي تعرضت لها العديد من الدول والتي كان من أسبابها غياب الشفافية والإفصاح حول المالية العامة والإستخدام غير الكفء للمال العام وانتشار الفساد. وما لا شك فيه أن التركيز الواضح على الشفافية يرجع إلى عدة عوامل أبرزها أن الشفافية ينظر إليها على أنها أداة هامة للقضاء على الفساد أو الحد منه. فهي تمنع وتحد من قدرة المسؤولين والموظفين على إساءة استخدام صلاحياتهم ومناصبهم لتحقيق المصالح الخاصة. لأن الشفافية تعزز بقطعة المواطنين⁽⁵⁾.

والشفافية المالية هي "الإنفتاح على الجمهور بشكل عام حول توجهات السياسة المالية، وحسابات القطاع العام، وهيكل ووظائف ومهام الحكومة. والكشف عن التنبؤات الحكومية حول المالية العامة"⁽⁶⁾. وعلى الرغم من أهمية تمكين الجمهور من الوصول إلى معلومات موثوقة وشاملة، إلا أنها لا بد وأن تكون مفهومة وقابلة للمقارنة. لذلك، فقد تضمن تعريف صندوق النقد الدولي للشفافية المالية بأنها تمثل البيئة التي تكون فيها أهداف السياسة المالية والنقدية، وإطارها القانوني والمؤسسي والإقتصادي، وقرارات السياسة ومبرراتها، والبيانات والمعلومات المتعلقة بهذه السياسات، والأطر العامة لمساءلة المؤسسات المالية والنقدية، متاحة للجمهور بطريقة مفهومة، ويكون بالإمكان الوصول إليها في الوقت المناسب⁽⁷⁾.

لقد كان للمؤسسات الدولية السابق في إطلاق ونشر مبادئ ومعايير الشفافية المالية في حين كان يتم التطرق لها بشكل محدود على النطاق الأكاديمي. ومن أبرز هذه المؤسسات منظمة شراكة الموازنة المفتوحة (OBI). حيث سيتم في هذه الدراسة استخدام مؤشر شفافية الموازنة المفتوحة (OBI) الذي يصدر عبر المسح الذي يتم فيه تحليل وتقييم بيانات الموازنة والتقارير المنشورة المتعلقة بها والصادرة عن منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP). ويركز المسح بشكل أساسي على وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي توفيرها للجمهور في مراحل الموازنة المختلفة وهي الإعداد والإقرار والتنفيذ والرقابة. وتتضمن هذه الوثائق البيان التمهيدي (بلاغ الموازنة).

ومشروع قانون الموازنة العامة الذي أعدته السلطة التنفيذية. وقانون الموازنة العامة الذي أقرته السلطة التشريعية. وموازنة المواطن. والتقارير المالية الدورية. وتقرير منتصف العام والحساب الختامي للموازنة العامة. وتقرير ديوان المحاسبة الذي يعتبر الأداة الرقابية الرئيسية. ويتراوح ترتيب الدول في مؤشر شفافية الموازنة بين صفر (يمثل أقل مستوى للشفافية) و100 (يمثل أعلى مستوى للشفافية).

الحوكمة

برز استخدام مصطلح الحوكمة في ثمانينات القرن الماضي. وتم استخدامه بشكل واسع من قبل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكان الدافع الإقتصادي محركاً رئيسياً لبروز مفهوم الحوكمة. فقد واجهت بعض إقتصادات الدول المتقدمة مثل الإقتصاد الأمريكي والبريطاني في تلك الفترة جملة من الصعوبات دفعت إلى إعادة النظر بأسلوب وطريقة الإدارة العامة في هذه الدول. فقد دفعت الأوضاع الإقتصادية المختصين إلى توجيه النقد. ليس فقط للسياسات الإقتصادية التي تم تبنيها بعد الكساد العظيم. ولكن أيضاً لإسلوب الإدارة العامة التقليدي الذي يقوم على البيروقراطية الحكومية في إدارة واتخاذ القرارات. وهو نهج يتصف بعدم المرونة وعدم الكفاءة وضعف الفاعلية. مما يعيق الإستثمار والنمو الإقتصادي⁽⁸⁾.

وقد عرف البنك الدولي الحوكمة على أنها "الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للبلاد من أجل التنمية"⁽⁹⁾. إلا أن التعريف الأشمل للحوكمة تم وضعه من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) الذي عرف الحوكمة بأنها "ممارسة السلطة الإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع على كافة المستويات. ليشمل كذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم"⁽¹⁰⁾.

الحوكمة والمالية العامة

تأتي أهمية تفعيل مفهوم الحوكمة عبر عمليات وإجراءات الموازنة العامة لما لها من دور واضح ومحوري في تطوير ودفع أداء التنمية الإقتصادية. حيث أن الموازنة العامة هي المرآة لدور الحكومة في المجتمع. فمن خلال الموازنة العامة تتحدد السمات الأساسية للإقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بسلامة وقوة المركز المالي للدولة وميزتها التنافسية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبالتالي فإن قوة وسلامة المالية العامة وتفعيل قيم الحوكمة عبر عملياتها يعتبر شرطاً أساسياً وحاسماً لتحسين مستوى التنمية الشاملة.

وقد أكدت نظرية المؤسسية (Institutionalism) على أهمية التفاعل بين المؤسسة والعناصر المحيطة بها ومدى تأثير ذلك على أداء المؤسسة. وتقوم النظرية على تحليل العلاقة بين جميع الأطراف التي تتأثر وتتأثر على الأداء الحكومي. وانعكاس ذلك على الأداء الحكومي وجودة الخدمات التي تقدمها الحكومة. وقد تم استخدام هذا المفهوم (المؤسسية) في تحديد إمكانية الوصول إلى موازنة عامة ذات جودة عالية تتسم بالكفاءة والفاعلية. وفقاً لهذه النظرية. فإن الأنظمة الرسمية وغير الرسمية. وسلوك الأفراد والمجتمع. كلها عناصر تؤثر وتتأثر بأداء المؤسسة. لذلك. فإن إدارة المالية العامة لا يمكن أن تكون ذات كفاءة وفاعلية إلا إذا أخذت بعين الإعتبار طبيعة المجتمع. فضلاً عن أن تطوير المؤسسات الحكومية وتعزيز مواردها البشرية يضمن إجراءات عمل دقيقة ومرنة. بما فيها إجراءات وعمليات الموازنة العامة. ويساهم بشكل

ومن جهة أخرى، فإن عجز الموازنة العامة يتأثر بشكل كبير بالنشريات والقواعد المالية التي تؤدي إلى مأسسة إدارة العجز في الموازنة. ذلك أن عجز الموازنة يكون أكثر مرونة واستجابة للمتغيرات في الإيرادات في الدول التي ليس لديها قواعد مالية صارمة. وهذا بخلاف الدول التي تفرض قواعد صارمة على هذا الصعيد. حيث يؤدي وجود هذه القواعد إلى خفض عجز الموازنة. لأنها ستؤدي إلى خفض الإنفاق العام. فالدول التي تسنّ تشريعات وقواعد مالية وضوابط متعلقة بالإنفاق الحكومي. ولديها مؤسسات رقابية تضمن إتساق الإنفاق العام مع التشريعات والقواعد المالية. فإنها ستمتكن من خفض عجز موازنتها. في حين أن الدول التي تعاني من اختلالات في هيكل السلطات المالية. تشهد ارتفاعاً في النفقات وعجز مزمناً في الموازنة⁽¹⁴⁾. وكلما كانت المؤسسات ضعيفة كلما كانت السياسة المالية محدودة الفعالية في تحسين الإيرادات الحكومية وتحصيل الضرائب. ويصعب القدرة على التنبؤ بالإيرادات العامة⁽¹⁵⁾. وفي الواقع. فإن محدودية الإيرادات الحكومية الضريبية يرتبط بشكل كبير بضعف الحوكمة وانتشار الفساد. وهذا ما يؤكد توضع وضالة حجم الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول النامية. والذي مرده بشكل جزئي يعود إلى تفشي الفساد. خاصة وأن تحصيل الإيرادات من الضرائب يتطلب التفاعل بين الدوائر الضريبية والمكلفين. وهذا غالباً ما يتأثر بشكل أكبر بالفساد⁽¹⁶⁾.

في ضوء الإهتمام الكبير بمفهوم الحوكمة، فقد أدى ذلك إلى الإهتمام بقياس أداء الدول في هذا المجال. حيث قامت العديد من المؤسسات الدولية بوضع مقاييس لتقييم جودة الحوكمة في القطاع العام وقياس جوانب مختلفة من الحوكمة، بحيث يتم تصنيف الدول حسب ممارساتها لمفاهيم الحوكمة. ومن هذه المؤسسات البنك الدولي، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بيت الحرية Freedom House، النزاهة العالمية Global Integrity، مؤشر التنافسية العالمية The Global Competitiveness Index. وسيتم في هذه الدراسة استخدام المؤشرات العالمية للحوكمة (Worldwide Governance Indicators (WGI). وهي مؤشرات تم إعدادها من قبل البنك الدولي لمراقبة وتقييم أداء الدول ومدى نجاحها في بناء القدرات، وتمكنها من تحقيق متطلبات الحكم والإدارة الرشيدة. وتتضمن WGI ستة مؤشرات، يمثل كل منها مؤشر كمي لكل جانب من جوانب الإدارة الحكومية. ويستخدم لقياس جودة المؤشرات مقياس يتكون من (2.5) درجة، حيث يتم تقدير جودة مؤشر الحوكمة عند العلامة - (2.5) بأنها

الأسوأ. بينما تقدر جودة مؤشر الحوكمة عند العلامة + (2.5) بأنها الأفضل. وبين القيمتين تختلف درجات جودة الحوكمة. وسيتم في هذه الدراسة استخدام هذه المؤشرات لكونها أكثر المؤشرات مصداقية وشمولية ودقة في قياس الحوكمة. وسيتم استخدام كل مؤشر كمتغير لوحده للوصول إلى فهم أفضل للعلاقة بين كل جانب من جوانب عملية الحوكمة والأداء المالي⁽¹⁷⁾.

2-3 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات السابقة المتعلقة بشفافية الموازنة العامة

خلص كل من Chen & Neshkova⁽¹⁸⁾ في الورقة البحثية الهادفة إلى اختبار أثر الشفافية المالية على الفساد من خلال مؤشر شفافية الموازنة (OBI) وباستخدام البيانات المقطعية الزمنية Panel data لعينة تضم (95) دولة نامية ومتقدمة. وباستخدام نموذج الانحدار Generalized method of moments (GMM) للسنوات (2006 - 2015)، إلى أن زيادة الشفافية في مرحلة إعداد الموازنة من خلال زيادة شفافية مشروع قانون الموازنة العامة الذي ترفعه الحكومة للبرلمان لإقراره. وكذلك زيادة إجراءات الشفافية في المراحل النهائية لتنفيذ الموازنة مثله بتقارير الحسابات الختامية للسنة المالية المنقضية، وزيادة شفافية مرحلة الرقابة على الموازنة، لها التأثير الأكبر في الحد من الفساد. في حين أن تعزيز شفافية إجراءات إقرار الموازنة، وتقارير تنفيذ الموازنة مثل تقارير مراجعة منتصف العام والتقارير الأخرى خلال العام التي تصدرها وزارة المالية، تؤثر بدرجة أقل على الفساد. وأكدت النتائج على أن الدول التي تقوم بإصدار أدلة الموازنات للمواطنين بهدف إيصال المعلومات والبيانات في الموازنة لهم بلغة سهلة وبمبسطة، تشهد مستويات أقل من الفساد الحكومي. وأكد الباحثان على أن محدودية الدراسات التطبيقية حول الأهمية النسبية لإجراءات الشفافية في مراحل الموازنة المختلفة، يجعل من الصعوبة على القائمين على إعداد الموازنة العامة تحديد أولويات هذه الإجراءات عند إعداد الموازنات.

وفيما يتعلق بتحليل أثر شفافية الموازنة العامة على أداء المالية العامة، فقد هدفت دراسة Gerunov⁽¹⁹⁾ إلى اختبار أثر شفافية الموازنة العامة على الأداء المالي باستخدام البيانات المقطعية الزمنية Panel data لعينة تضم (57) دولة نامية ومتقدمة شاركت في تقرير شفافية الموازنة للسنوات (2006 - 2015) الصادر عن منظمة شراكة الموازنة الدولية. حيث أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي للشفافية المالية مثله بمؤشر شفافية الموازنة على العجز الأولي للموازنة وإجمالي الدين العام.

وعلى نفس المنوال، وجد Sedmihiradska and Haas⁽²⁰⁾ في الدراسة التي اختبرت العلاقة بين شفافية الموازنة العامة (مقاساً بمؤشر الموازنة المفتوحة) وعجز الموازنة العامة باستخدام نموذج الانحدار (OLS) خلال السنوات (2006، 2008، 2010) لجميع الدول المشاركة في تقييم شفافية الموازنة لهذه السنوات والبالغ عددها (60 و 83 و 93) دولة متقدمة ونامية. أن هناك تأثيراً إيجابياً واضحاً لمتغير شفافية الموازنة على عجز الموازنة العامة للدول محل الدراسة.

ومن جهة أخرى، فقد قام كل من Benito and Bastida⁽²¹⁾ بدراسة العلاقة بين شفافية الموازنة العامة (مثلاً بمؤشر يستند للمعايير الدولية المعتمدة من قبل البنك الدولي (WB) ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) يشمل 40 محور في الموازنة) وبين الأداء المالي (مثلاً بالدين الحكومي كنسبة من الناتج، وعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

والمشاركة السياسية لعينة تضم (41) دولة متقدمة ونامية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وقد خلصت الدراسة إلى أنه كلما تم الكشف عن المزيد من المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة العامة كلما تقلصت فرصة المسؤولين في تحقيق المكاسب الفردية. وقدمت حافزاً للمواطنين للمشاركة في الانتخابات والمشاركة في الحياة السياسية. كما أشارت الدراسة إلى أنه كلما ارتفع مستوى الشفافية كلما تمكنت الحكومة من تحقيق فوائض مالية أكبر أو عجوزات مالية أقل.

ثانياً: الدراسات السابقة المتعلقة بالحكومة

قام كل من Barişik and Baris⁽²²⁾ في دراستهما بقياس تأثير مؤشرات الحكومة العالمية (WGIs) على عجز الموازنة. إضافة إلى استخدام بعض المتغيرات الضابطة مثل النمو الاقتصادي والتضخم نظراً لتأثيرها المحتمل على عجز الموازنة. وقد تم إجراء الانحدار باستخدام Panel data لعينة تضم (123) دولة نامية خلال الفترة (2002-2014) استناداً إلى نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects. وقد خرجت الورقة بنتائج تشير إلى أن الاستقرار السياسي ومؤشرات الجودة التنظيمية أدت إلى انخفاض عجز الموازنة. إلا أنها في المقابل. أشارت إلى أن مؤشر التصويت والمساءلة زاد في عجز الموازنة. وعلى صعيد آخر. لم يكن هناك تأثيرات قوية لمؤشرات فعالية الحكومة وسيادة القانون والسيطرة على الفساد على عجز الموازنة. وعلى جانب المتغيرات الضابطة. فقد كانت العلاقة طردية ومعنوية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم. وبين عجز الموازنة. وتوصلت الدراسة إلى أن إدخال بعض التحسينات السياسية إلى جانب الإجراءات الاقتصادية المطبقة سيمكن من خفض وضبط العجز في الدول التي تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة. لذلك. من الضروري أن تعمل الحكومات على تحقيق الاستقرار السياسي. بالإضافة إلى ذلك. فإن الدول التي تقوم بتحفيز القطاع الخاص وتوفير الحماية لحقوق الملكية وريادة الأعمال. فسيكون لذلك تأثير إيجابي على السياسات الهادفة لخفض عجز الموازنة.

وقام Bhanumurthy et al.⁽²³⁾ بدراسة أثر الحكومة على الإنفاق العام ومخرجات التنمية البشرية على مستوى (49) منطقة في ولاية ماديا براديش في الهند خلال السنوات (2012-2013) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) من خلال خمسة أبعاد هي البعد السياسي والقانوني والإداري والاقتصادي والاجتماعي. باستخدام (22) مؤشر. وأشارت النتائج التي خلص إليها الباحثون إلى أن الإنفاق على التنمية لا يكفي وحده لتحقيق مخرجات التنمية البشرية المنشودة. حيث أن فعالية هذا الإنفاق كانت مرتفعة مع تحسن مؤشرات الحكومة. كما أدت مؤشرات الحكومة دوراً هاماً في تحسين مخرجات التنمية. علماً بأن ضعف البعد الإداري كان عائقاً أساسياً في طريق تحسين مخرجات التنمية البشرية في المحافظات الأقل نمواً. وخلصت الدراسة إلى أن المحافظات ذات التنمية البشرية الضعيفة تحتاج إلى إعطاء الأولوية لبعد واحد أو اثنين من أبعاد الحكومة. خاصة المتعلق منها بالجانب الإداري.

كما قام Van et al.⁽²⁴⁾ باختبار أثر الدين العام وعجز الموازنة على النمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشر السيطرة على الفساد باستخدام البيانات المقطعية الزمنية Panel data لعينة تضم (59) دولة نامية خلال الفترة (2004-2015). باستخدام نموذج الانحدار Two-Step Generalized method of moments (GMM). وجدت الدراسة أن الدول التي تتمتع بمستويات مرتفعة من السيطرة على الفساد تمكنت من احتواء الآثار السلبية للدين العام وعجز الموازنة على النمو الاقتصادي المستدام. لأن زيادة الدين العام أو عجز الموازنة في ضوء وجود سيطرة قوية

على الفساد سيؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام مع زيادة الإستثمار وارتفاع معدل الإنتاجية. كما أن السيطرة على الفساد يحد من الضغوط على الموازنة العامة والدين العام في ضوء تخصيص الكفو للمخصصات المالية مع شفافية عالية للإنفاق الحكومي.

ومن جهة أخرى، قام Yilmaz et al.⁽²⁵⁾ بعمل دراسة لاختبار أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الإقتصادي باستخدام البيانات المقطعية الزمانية Panel Data خلال الفترة (2002- 2013) للإقتصادات الأوروبية التي شهدت تحولاً من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مع انهيار الكتلة الشيوعية في أواخر الثمانينات. وعددها (11) دولة. وتضمنت الدراسة اختبار أثر مؤشرات الحوكمة الستة على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وأظهرت النتائج أن جميع مؤشرات الحوكمة باستثناء الجودة التنظيمية كان لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على النمو الإقتصادي. كما أشارت النتائج إلى أن مؤشر السيطرة على الفساد وسيادة القانون كان لها التأثير الأكبر على النمو الإقتصادي. بينما كان لمؤشر الإستقرار السياسي التأثير الأقل.

4. النموذج القياسي

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، فقد تم استخدام النموذجين القياسيين التاليين:

النموذج الأول: يهدف إلى دراسة أثر شفافية الموازنة العامة باستخدام مؤشر (OBI) على الأداء المالي للدول محل الدراسة ممثلاً برصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. بالإعتماد على البيانات المقطعية الزمنية خلال الفترة (2004-2018)، وذلك استناداً إلى دراسة Gerunov (2016) ووفقاً للمنطق الإقتصادي وبناء على فرضيات الدراسة. وقد جاء الشكل النهائي للنموذج على النحو التالي:

$$BB_{it} = f(OBI_{it}, XZ_{it})$$

$$BB_{it} = B_0 + B_1 OBI_{it} + B_2 CA_{it} + B_3 LPGDP_{it} + U_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

i: الزمن، t: الدولة

BB_{it} : رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. واستخدم هذا المتغير كمؤشر على الأداء المالي. ويشير تحسن رصيد الموازنة العامة إلى انخفاض عجز الموازنة.

OBI_{it} : مؤشر شفافية الموازنة.

CA_{it} : الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

$LPGDP_{it}$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقاً لتعديل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الدولي 2017. وتم استخدامه كمؤشر على النمو الإقتصادي.

النموذج الثاني: ويهدف إلى دراسة أثر مؤشرات الحوكمة (WGIS) على الأداء المالي للدول محل الدراسة ممثلاً برصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. بالإعتماد على البيانات المقطعية الزمنية خلال الفترة (2004-2018)، وذلك استناداً إلى دراسة Barışık and Baris (2017) ووفقاً للمنطق الإقتصادي وبناء على فرضيات الدراسة. وقد جاء الشكل النهائي للنموذج على النحو التالي:

$$BB_{it} = f(WGIS_{it}, XZ_{it})$$

$$BB_{it} = f(VA_{it}, PS_{it}, GE_{it}, RQ_{it}, RL_{it}, CC_{it}, INF_{it})$$

$$BB_{it} = B_0 + B_1 VA_{it} + B_2 PS_{it} + B_3 GE_{it} + B_4 RQ_{it} + B_5 RL_{it} + B_6 CC_{it} + B_7 INF_{it} + U_{it}$$

(2)

حيث أن:

VA_{it} : مؤشر الصوت والمساءلة، PS_{it} : مؤشر الاستقرار السياسي، GE_{it} : مؤشر فاعلية الحكومة، RQ_{it} : مؤشر جودة التنظيم، RL_{it} : مؤشر سيادة القانون، CC_{it} : مؤشر السيطرة على الفساد، INF_{it} : معدل التضخم.

مجتمع الدراسة

يتضمن مجتمع الدراسة عينة تضم (19) دولة من الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا وفقاً للتصنيف المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي. وقد تم استثناء الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا التي لم تتوفر بياناتها المتعلقة بمؤشر شفافية الموازنة منذ انطلاقتها في عام 2006. كما تم استثناء الدول التي شهدت أزمات داخلية وحروب خلال سنوات الدراسة. ويضم مجتمع الدراسة كل من: الأردن، لبنان، السعودية، مصر، السودان، الجزائر، المغرب، جورجيا، الباكستان، أذربيجان، كازاخستان، الهند، نيبال، الفلبين، سريلانكا، بنجلاديش، فيتنام، أندونيسيا، وغينيا الجديدة.

مصادر البيانات

تم الحصول على البيانات المطلوبة للفترة الزمنية (2004 - 2018) للمتغيرات المتعلقة بمؤشرات الحكومة ومؤشر شفافية الموازنة والحساب الجاري ومعدل التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الدولي (2017). من خلال قاعدة البيانات المتوفرة على الموقع الإلكتروني لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة شراكة الموازنة الدولية وصندوق النقد الدولي.

منهجية الدراسة

تم استخدام التحليل القياسي لإختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار أثر متغيرات شفافية الموازنة العامة والحكومة على الأداء المالي مثلاً برصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاسمي باستخدام منهج الإنحدار الخاص بالبيانات المقطعية الزمنية Panel Data للدول محل الدراسة خلال الفترة الزمنية (2004 - 2018) من خلال اختيار النموذج القياسي المناسب. وتم اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لإختبار استقرارية المتغيرات وتحديد درجة تكاملها. كما تم اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test). وبناء على ذلك، تم استخدام طريقة الإنحدار الذاتي للفضوات الزمنية الموزعة (ARDL) Auto Regressive Distributed Lag.

نتائج التحليل القياسي

تم إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص استقرارية المتغيرات قبل البدء بإجراء الإنحدار وتحديد طريقة التقدير الملائمة. وقد أشارت النتائج كما في الملحق رقم (1) إلى أن متغيرات مؤشر

شفافية الموازنة (OBI) والسيطرة على الفساد (CC) وجودة التنظيم (RQ) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الدولي لعام 2017 (LPGDP) متكاملة من الدرجة الأولى I(1). في حين أن متغيرات رصيد الموازنة العامة (BB) وفعالية الحكومة (GE) والإستقرار السياسي (PS) والصوت والمساءلة (VA) وسيادة القانون (RL) والحساب الجاري (CA) والتضخم (INF) مستقرة على المستوى ومتكاملة من الدرجة I(0).

التكامل المشترك للبيانات المقطعية (Test Cointegration Panel)

لتحديد الطريقة الملائمة لتقدير متغيرات النموذج. تم تطبيق اختبارات التكامل المشترك الخاصة بالبيانات المقطعية (Kao Residual Cointegration Test) لمتغيرات النموذج OBI, BB, CA, LPGDP. ومتغيرات النموذج الثاني CC, RL, RQ, GE, VA, PS, DEF, INF. وتم إجراء الاختبارين باستخدام Individual Intercept وطول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكياً وفقاً لـ Schwarz Info Criterion باستخدام طريقة Kernel Bartlett.

جدول (1): نتائج اختبارات التكامل المشترك للبيانات المقطعية (Test Cointegration Panel) لمتغيرات النموذج الأول

Test	Null Hypothesis	t-Statistic	Prob.	Conclusion
Kao Residual Cointegration Test (ADF-STATISTIC)	No Cointegration	-4.227916	0.0000	Cointegration exists between model variables

جدول (2): نتائج اختبارات التكامل المشترك للبيانات المقطعية (Test Cointegration Panel) لمتغيرات النموذج الثاني

Test	Null Hypothesis	t-Statistic	Prob.	Conclusion
Kao Residual Cointegration Test (ADF-STATISTIC)	No Cointegration	-2.154414	0.0156	Cointegration exists between model variables

يبين الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) نتائج اختبار Kao للتكامل المشترك. وأظهرت النتائج أن قيمة إحصائية ADF ذات دلالة إحصائية. وعليه تم رفض الفرضية الصفرية. وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (5%) بين متغيرات النموذج. وأن متغيرات النموذج متكاملة تكاملاً مشتركاً. ويوجد علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات مدار البحث.

نتائج تحليل النموذج الأول باستخدام طريقة الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Auto Regressive Distributed Lag (ARDL)

نظراً لوجود اتجاه تكاملي بين المتغيرات ودرجة تكامل مختلفة للمتغيرات I(0) و I(1). فسيتم تقدير متغيرات النموذج باستخدام طريقة الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Auto Regressive Distributed Lag (ARDL). في ضوء المزايا التي توفرها خاصة في حالة عدم توفر عينات كبيرة الحجم. كما أنها تقدم نتائج أفضل للمعلومات في الأجل الطويل. وتمكن من فصل تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل. إضافة إلى حل مشكلة الارتباط الذاتي والمتغيرات التفسيرية الداخلية. وقد تم تقدير النموذج عند

فترة إبطاء واحدة حسب معيار AIC: Akaike information criterion. وكانت نتائج التقدير على النحو التالي:

جدول (3): نتائج تحليل النموذج الأول باستخدام (ARDL)

Dependent Variable: D(BB)				
Long Run Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
OBI	0.000561	0.000239	2.349047	0.0199
CA	0.472490	0.044748	10.55897	0.0000
LPGDP	-0.032658	0.013751	-2.374956	0.0186
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.478337	0.077297	-6.188297	0.0000
D(OBI)	0.000195	0.000390	0.499545	0.6180
D(CA)	0.011042	0.061441	0.179717	0.8576
D(LPGDP)	0.352199	0.115152	3.058559	0.0026
C	0.108911	0.021701	5.018834	0.0000
Mean dependent var	-0.002211	S.D. dependent var	0.040959	
S.E. of regression	0.023854	Akaike info criterion	-4.663688	
Sum squared resid	0.106407	Schwarz criterion	-3.407744	
Log likelihood	762.5755	Hannan-Quinn criter.	-4.160211	

يتضح من النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر شفافية الموازنة على رصيد الموازنة العامة في الأجل الطويل. وهذا يتفق مع ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة من أن زيادة الشفافية لها أثر إيجابي في تحسين رصيد الموازنة العامة وتراجع عجز الموازنة. تشير النتائج إلى أن زيادة مؤشر شفافية الموازنة بنقطة واحدة يؤدي إلى زيادة ضئيلة لا تتجاوز 0.0006 في رصيد الموازنة العامة. وهذه القيمة المنخفضة لمؤشر الشفافية تشير إلى الأثر الضعيف للشفافية في الدول النامية على رصيد الموازنة العامة في الأجل الطويل. وقد تبين أيضا وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل بين رصيد الحساب الجاري ورصيد الموازنة العامة. بحيث أن تحسين الحساب الجاري يؤدي إلى تحسين رصيد الموازنة العامة. وتشير النتائج إلى أن تحسين الحساب الجاري بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة رصيد الموازنة العامة بتقريبا 0.47. وهذا يتفق مع النظرية الإقتصادية بأن التحسن في الحساب الجاري يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة. أما بخصوص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل بينه وبين رصيد الموازنة. وتشير النتائج إلى أن زيادة نصيب الفرد من الناتج بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تراجع رصيد الموازنة العامة بمقدار 0.032. وهذا يتوافق مع العديد من الدراسات التطبيقية حول هذا الموضوع مثل دراسة⁽²⁶⁾ Slimane and Tahar التي أشارت إلى أن الإنفاق الحكومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موافق للدورة الاقتصادية بحيث يميل للتوسع مع الإزدهار الإقتصادي. وإلى الإنخفاض مع حدوث الإنكماش الإقتصادي. وكذلك دراسة Stein⁽²⁷⁾ التي خلصت إلى أن دول أمريكا اللاتينية لديها قطاع حكومي كبير وعجز موازنة مرتفع بالتزامن مع سياسات مالية متماشية مع الدورة الاقتصادية. وأما في الأجل القصير. فقد أظهرت النتائج دلالة إحصائية غير معنوية لتغيرات شفافية الموازنة العامة والحساب الجاري لجميع

المتغيرات المستقلة حيث العلاقة قصيرة الأجل ضعيفة مع رصيد الموازنة العامة. في حين أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمتغير نصيب الفرد من الناتج مع رصيد الموازنة العامة في الأجل القصير. وتؤكد الإشارة السالبة والمعنوية لقيمة معامل تصحيح الأخطاء على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بلغت قيمتها -0.48. وتشير إلى سرعة تصحيح الإنحرافات التي تحدث في الأجل القصير. بمعنى أن الإنحراف الذي يحدث في الأجل القصير يحتاج إلى نحو 0.5 سنة ليعود إلى وضع التوازن مرة أخرى.

نتائج تحليل النموذج الثاني باستخدام طريقة الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **Auto Regressive Distributed Lag (ARDL)**

تم تقدير النموذج عند فترة إبطاء واحدة حسب معيار AIC: Akaike information criterion وكانت نتائج التقدير على النحو التالي:

جدول (5): نتائج تحليل النموذج الثاني باستخدام (ARDL)

Dependent Variable: D(BB)				
Long Run Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF	-0.234824	0.015452	-15.19706	0.0000
CC	0.097067	0.007964	12.18876	0.0000
RQ	-0.043262	0.010370	-4.171649	0.0001
RL	-0.008864	0.006724	-1.318251	0.1902
PS	0.022322	0.003458	6.454798	0.0000
GE	-0.044813	0.009284	-4.827115	0.0000
VA	-0.033344	0.011684	-2.853758	0.0052
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.488264	0.114048	-4.281223	0.0000
D(INF)	0.270326	0.164351	1.644812	0.1029
D(CC)	-0.018483	0.049496	-0.373421	0.7096
D(RQ)	0.057979	0.042233	1.372843	0.1727
D(RL)	-0.023426	0.052215	-0.448634	0.6546
D(PS)	0.006820	0.018982	0.359302	0.7201
D(GE)	0.050702	0.040645	1.247437	0.2150
D(VA)	0.016230	0.050300	0.322669	0.7476
C	0.001945	0.005019	0.387521	0.6991

Mean dependent var	-0.002211	S.D. dependent var	0.040959
S.E. of regression	0.035169	Akaike info criterion	-4.709596
Sum squared resid	0.132346	Schwarz criterion	-2.428393
Log likelihood	849.1175	Hannan-Quinn criter.	-3.795119

من خلال هذه النتائج يمكن أن نلاحظ أن هناك أثر إيجابي طويل الأجل وذو دلالة إحصائية لكل من مؤشر السيطرة على الفساد (CC)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PC) على رصيد الموازنة العامة. حيث أن تحسن الاستقرار السياسي وغياب الإضطرابات الإجتماعية والنزاعات الداخلية، وتعزيز مكافحة الفساد والحد من المكاسب الشخصية في الوظيفة العامة واستغلال النفوذ أدى إلى تراجع عجز الموازنة. وفي المقابل، أدى تحسن مؤشر "الصوت والمساءلة" إلى تراجع رصيد الموازنة العامة وزيادة عجز الموازنة. حيث يمكن تفسير ذلك بأن تحسن مشاركة المواطنين في العملية السياسية يتطلب من الحكومة رصد المزيد من التخصيصات المالية في الموازنة العامة وزيادة الإنفاق على الإعانات والأجور⁽²⁸⁾. كما أن زيادة مطالب أعضاء البرلمان للاستجابة لمطالب المواطنين عموماً والناخبين خصوصاً يدفع الحكومات إلى المزيد من الإنفاق الحكومي وبالتالي تراجع رصيد الموازنة. كما أن تطور الديمقراطية وتحسن مشاركة المواطنين في الحياة السياسية ووجود مؤسسات ديمقراطية تمتلك حق المساءلة، يؤدي إلى تحسن التصنيف الائتماني للدول. الأمر الذي يمكن الحكومات من الوصول إلى أسواق التمويل والإقتراض بكلفة أقل لتغطية احتياجاتها والتوسع في الإنفاق⁽²⁹⁾. كما أظهرت النتائج الأثر السلبي لمؤشر فعالية الحكومة على رصيد الموازنة، حيث يؤدي ارتفاع فعالية الحكومة إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي⁽³⁰⁾. فعلى الرغم من أن التحسن في تطبيق الحكومة يحقق حصة مالية العامة، ولكن يتم ذلك دون المساس في رفاه الموظفين والمواطنين. حيث تضطر الحكومات إلى التوسع في الإنفاق على الحماية الإجتماعية. وفيما يتعلق بمؤشر جودة التنظيم، فيرتبط بشكل رئيسي بقيام الحكومة بتمكين القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في النشاط الإقتصادي. ما يتطلب من الحكومات التوسع في الإنفاق لتحتهئة البيئة المناسبة لتمكين القطاع الخاص. الأمر الذي يؤدي إلى تراجع رصيد الموازنة العامة. وأخيراً، أظهرت النتائج ضعف العلاقة بين مؤشر سيادة القانون ورصيد الموازنة العامة. وأما في الأجل القصير، فقد أظهرت النتائج دلالة إحصائية غير معنوية لجميع المتغيرات المستقلة حيث أن العلاقة قصيرة الأجل ضعيفة مع عجز الموازنة العامة. وتبين المرونة السالبة لحد الخطأ والبالغة 0.48 أن العودة إلى التوازن طويل الأجل يحتاج إلى 0.48 سنة.

النتائج والتوصيات

بحثت هذه الورقة أثر تطبيق معايير شفافية الموازنة العامة ومؤشرات الحكومة على رصيد الموازنة العامة لعينة شملت (19) دولة نامية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا خلال الفترة (2004-2018) باستخدام طريقة الإنحدار الذاتي للفضوات الزمنية الموزعة Auto Regressive Distributed Lag (ARDL). وأظهرت النتائج وجود تباين في أثر تطبيق إجراءات ومعايير شفافية الموازنة والحكومة على عجز الموازنة العامة. فعلى الرغم من التأثير الإيجابي لمتغير شفافية الموازنة العامة على رصيد الموازنة العامة إلا أن قيمة المعلمة كانت متدنية ما يشير إلى أن هذا المتغير كان محدود الفعالية بحيث لم يصل إلى المستوى الذي يمكنه من التأثير الإيجابي على الأداء المالي وتحسين رصيد الموازنة العامة. ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من الافتراض بأن تطبيق مؤشرات الحكومة يؤدي إلى تحسن رصيد الموازنة العامة وخفض عجز الموازنة، إلا أن نتائج الدراسة

لم تؤكد جميعها هذا الافتراض. ففي حين أظهرت النتائج أن متغيرات السيطرة على الفساد والإستقرار السياسي ساهمت في تحسين رصيد الموازنة العامة، فقد أدت مؤشرات جودة التنظيم وفعالية الحكومة و"الصوت والمساءلة" إلى تراجع رصيد الموازنة العامة، في حين لم يكن لمؤشر سيادة القانون تأثيراً يذكر على رصيد الموازنة. وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، فقد أدى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى تراجع رصيد الموازنة العامة وارتفاع عجز الموازنة، كما أن تحسين الحساب الجاري يؤدي إلى تحسين رصيد الموازنة العامة. كما أظهرت النتائج أن التضخم يؤدي إلى تراجع رصيد الموازنة وارتفاع عجز الموازنة.

في ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بما يلي:

1. قيام الدول النامية محل الدراسة بمواصلة العمل على تطبيق الإصلاحات المتعلقة بمكافحة الفساد وتحقيق الإستقرار السياسي، ووضع التشريعات والتعليمات التي تؤدي الى تطبيق المعايير المتعلقة بهذا المؤشرات موضع التنفيذ. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات تحتاج إلى جهود مضاعفة، إلا أنها ستعزز الأداء المالي على المدى الطويل.
 2. قيام الدول النامية محل الدراسة بتعزيز مؤشرات جودة التنظيم وفعالية الحكومة و"الصوت والمساءلة" نظراً لدورها الفعال والإيجابي في خفض عجز الموازنة العامة.
 3. التطبيق الفعال للشفافية المالية، من خلال الإلتزام بالمعايير المعتمدة دولياً في هذا الخصوص. ووضع برامج زمنية واضحة لتطبيق إجراءات وعمليات شفافية الموازنة، مع التأكيد على أهمية تضمين دساتير هذه الدول المبادئ والإجراءات التي تضمن التزام هذه الدول بتطبيق معايير الشفافية المالية، فالدول النامية لا زالت بعيدة عن المستويات التي حققها الدول المتقدمة في هذا المجال، وهذا يعزز الإستنتاج بأن ما تشهده الدول النامية من تفاقم الأزمات المالية لا يعزى فقط لمحدودية الموارد وتزايد متطلبات الإنفاق على التنمية فقط، بقدر ما يؤكد على محدودية فعالية الشفافية المالية، الأمر الذي يتطلب التزاماً سياسياً وجهوداً كبيرة لتساهم الشفافية في تحسين رصيد الموازنة العامة وخفض العجز المالي لموازنتها.
- وفيما يتعلق بالدراسات المستقبلية، وفي حال توفر بيانات لسلسلة زمنية طويلة لمؤشر شفافية الموازنة العامة، فبالإمكان إجراء دراسات لإستكشاف أثر مكونات مؤشرات شفافية الموازنة في نطاق الدولة الواحدة على عدد أكبر من المتغيرات التابعة الهامة مثل النمو الشامل المستدام، لتحقيق فهم أفضل لأثر هذه المؤشرات ومكوناتها على مستوى الدولة لتوجيه وتعزيز الجهود والموارد نحو الجوانب الأكثر إلحاحاً، وبحيث تأخذ بعين الإعتبار خصائص الدولة.

الهوامش

1. **Fukuda-Parr, S. et al** (2011), "Does Budget Transparency Lead to Stronger Human Development Outcomes and Commitments to Economic and Social Rights?" Working Paper 4, International Budget Initiative.
2. **Kosack, S., and Fung, A.** (2014), Does Transparency Improve Governance? The Annual Review of Political Science, 17, 65-87.
3. مبروك. نزيه عبد المقصود. شفافية الموازنة العامة للدولة: أهميتها وآليات تعزيزها. مجلة كلية الشريعة والقانون. طنطا. المجلد 3. العدد 30. 2015. 737-828.
4. عبد المطلب عبد الحميد (2010). اقتصاديات المالية العامة. ط1. الرياض: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
5. **Florini, A.** (2008). Does the invisible hand need a transparent glove? The Politics of transparency. Paper Prepared for the Annual World Bank Conference on development Economics, Washington, DC.
6. **Kopits, G., & Craig, J.** (1998, February). Transparency in government operations (IMF Occasional Paper No. 158). Washington, DC: International Monetary Fund.
7. **IMF.** (2012), International Monetary Fund. Fiscal Transparency, Accountability, and Risk, prepared by the Fiscal Affairs Department in collaboration with the statistics Department.
8. عدينات. محمد (2020). قراءة في تاريخ وحاضر الإقتصاد الأردني (1971-2018). ط1. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
9. **World Bank** (1991). Managing Development, The Governance Dimension. (Discussion Paper 34899). Washington, DC. The World Bank.
10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة. وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997). الولايات المتحدة الأمريكية.
11. البسام. بسام عبدالله. حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 17 العدد 2. 2015. 175-209.
12. **Pretorius, C. and Pretorius, N.** (2009) Public Financial Management Reform Literature Reform. Evaluation Working Paper / Evaluation Report EV698.
13. **ESCWA, Economic and Social Commission for Western Asia** (2017), "The Effect of Governance on the Allocation of Expenditure and the Distribution of Revenue: Evidence from Selected Arab Countries" Technical Paper.11
14. **Bayoumi, Tamim, and Barry Eichengreen** (1995). "Restraining yourself. The implications of fiscal rules for economic stabilizations." Staff Papers 42 (March), pp. 32-67. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
15. **Agenor, P. R., C. J. McDermott, and E. S. Prasad** (1999). Macroeconomic fluctuations in developing countries: some stylized facts. Working Paper 99/35.

16. **Imam, P. A., and D. F. Jacobs** (2007). Effect of corruption on tax revenues in the Middle East. Working Paper 07/270. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
17. **United Nations Development Programme UNDP, Human Development Report** 2018 Statistical Tables (2018).
18. **Chen, C., & Neshkova, M.I.** (2020). The effect of fiscal transparency on corruption: A panel cross-country analysis. *Public Administration*, 98, 226-243.
19. **Gerunov, A** (2016). Financial Effects of Fiscal Transparency: A Critique, Sofia University "St. Kliment Ohridski".
20. **Sedmíhradská, Lucie & Haas, Jakub.** (2013). Budget Transparency and Fiscal Performance: Do Open Budgets Matter? *Acta VŠFS*. 7. 109–122.
21. **Benito, B.; Bastida, F.** (2009) Budget Transparency, Fiscal Performance, and Political Turnout: An International Approach. *Public Administration Review*, 69 (3), pp. 403-417.
22. **BARIŞIK, Salih & BARIS, Abdullah** (2017). "Impact of governance on budget deficit in developing countries," Theoretical and Applied Economics, Asociatia Generala a Economistilor din Romania - AGER, vol. 0(2(611), S), pages 111-130, Summer.
23. **Bhanumurthy, N. R., M. Prasad, and R. Jain,** (2016). "Public expenditure, governance and human development: a case of Madhya Pradesh. Working Paper No. 171. New Delhi: National Institute of Public Finance and Policy
24. **Van, Vo & Ha, Nguyen & Quyen, Phan & Anh, Le & Loi, Do.** (2020). The Relationship Between Public Debt, Budget Deficit, and Sustainable Economic Development in Developing Countries: The Role of Corruption Control. *Jurnal Ekonomi dan Studi Pembangunan*. 21. 10.18196/jesp.21.1.5033.
25. **Yilmaz, Bayar** (2016). Public Governance and Economic Growth in the Transitional Economies of the European Union. *Transylvanian Review of Administrative Sciences*. 2016. 5-18.
26. **Slimane, Sarra & Tahar, Moez.** (2010). Why is Fiscal Policy Procyclical in MENA Countries? *International Journal of Economics and Finance*. 2.10.5539/ijef.v2n5p44.
27. **Stein, Ernesto.** (1999) "Fiscal Decentralization and Government Size in Latin America." *Journal of Applied Economics* 2 (2): 357–391.
28. **ESCWA**, 11
29. **Schultz, K. A., & Weingast, B. R.** (2003). The democratic advantage: Institutional foundations of financial power in international competition. *International Organization*, 57(1), 3-42.
30. **ESCWA**, 11

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة (1997). وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الولايات المتحدة الأمريكية.
- البسام. بسام عبدالله. حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 17 العدد 2. 2015. 175-209.
- عبد المطلب عبد الحميد (2010). اقتصاديات المالية العامة. ط1. الرياض: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- عدينا. محمد (2020). قراءة في تاريخ وحاضر الإقتصاد الأردني (1971-2018). ط1. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- مبروك. نزيه عبد المقصود. شفافية الموازنة العامة للدولة: أهميتها وآليات تعزيزها. مجلة كلية الشريعة والقانون. طنطا. المجلد 3. العدد 30. 2015. 737-828.

المراجع الأجنبية:

- Agenor, P. R., C. J. McDermott and E. S. Prasad (1999). *Macroeconomic fluctuations in developing countries: some stylized facts*. Working Paper 99/35. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
- BARIŞIK, Salih & BARIS, Abdullah (2017). "Impact of governance on budget deficit in developing countries," *Theoretical and Applied Economics, Asociatia Generala a Economistilor din Romania - AGER*, vol. 0(2(611), S), pages 111-130, Summer.
- Bayoumi, Tamim and Barry Eichengreen (1995). "Restraining yourself. The implications of fiscal rules for economic stabilizations." *Staff Papers* 42 (March), pp. 32-67. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
- Benito, B. and Bastida, F. (2009) Budget Transparency, Fiscal Performance, and Political Turnout: An International Approach. *Public Administration Review*, 69 (3), pp. 403-417.
- Bhanumurthy, N. R., M. Prasad and R. Jain, (2016). "Public expenditure, governance and human development: a case of Madhya Pradesh". Working Paper No. 171. New Delhi: National Institute of Public Finance and Policy.
- Chen, C. & Neshkova, M.I. (2020). The effect of fiscal transparency on corruption: A panel cross-country analysis. *Public Administration*, 98, 226-243.
- ESCWA, Economic and Social Commission for Western Asia (2017), "The Effect of Governance on the Allocation of Expenditure and the Distribution of Revenue: Evidence from Selected Arab Countries" Technical Paper.11
- Florini, A. (2008). *Does the invisible hand need a transparent glove? The Politics of transparency*. Paper Prepared for the Annual World Bank Conference on development Economics, Washington, DC.

- Fukuda-Parr, S. et al (2011), “Does Budget Transparency Lead to Stronger Human Development Outcomes and Commitments to Economic and Social Rights?” Working Paper 4, International Budget Initiative.
- Gerunov, A (2016). *Financial Effects of Fiscal Transparency: A Critique*, Sofia University “St. Kliment Ohridski”.
- Imam, P. A. and D. F. Jacobs (2007). *Effect of corruption on tax revenues in the Middle East*. Working Paper 07/270. Washington, D.C.: International Monetary Fund
- IMF. (2012), *International Monetary Fund. Fiscal Transparency, Accountability, and Risk*, prepared by the Fiscal Affairs Department in collaboration with the statistics Department, p.5, Approved by Carlo Cottarelli.
- Kopits, G. & Craig, J. (1998, February). *Transparency in government operations* (IMF Occasional Paper No. 158). Washington, DC: International Monetary Fund.
- Kosack, S. and Fung, A. (2014). Does Transparency Improve Governance? *The Annual Review of Political Science*, 17, 65-87.
- Pretorius, C. and Pretorius, N. (2009) *Public Financial Management Reform Literature Reform*. Evaluation Working Paper / Evaluation Report EV698.
- Schultz, K. A. & Weingast, B. R. (2003). The democratic advantage: Institutional foundations of financial power in international competition. *International Organization*, 57(1), 3-42.
- Sedmihradská, Lucie & Haas, Jakub. (2013). Budget Transparency and Fiscal Performance: Do Open Budgets Matter? *Acta VŠFS*. 7. 109–122.
- Slimane, Sarra & Tahar, Moez. (2010). Why is Fiscal Policy Procyclical in MENA Countries? *International Journal of Economics and Finance*. 2.10.5539/ijef.v2n5p44.
- Stein, Ernesto. (1999) “Fiscal Decentralization and Government Size in Latin America.” *Journal of Applied Economics* 2 (2): 357–391.
- United Nations Development Programme UNDP, *Human Development Report 2018 Statistical Tables* (2018).
- Van, Vo; Ha, Nguyen; Quyen, Phan; Anh, Le & Loi, Do. (2020). The Relationship Between Public Debt, Budget Deficit, and Sustainable Economic Development in Developing Countries: The Role of Corruption Control. *Jurnal Ekonomi dan Studi Pembangunan*. 21. 10.18196/jesp.21.1.5033.
- Yilmaz, Bayar (2016). Public Governance and Economic Growth in the Transitional Economies of the European Union. *Transylvanian Review of Administrative Sciences*. 2016. 5-18.

الملاحق

ملحق رقم (1): نتائج إختبارات جذر الوحدة لفحص سكون المتغيرات

3313

Variable	Test	Level		First Difference		Conclusion
		Stat.	Prob.	Stat.	Prob.	
BB	LLC	-4.5691	0.0000	-	-	I(0)
	IPS	-2.70393	0.0034	-	-	
	ADF-Fisher	60.5837	0.0194	-	-	
	PP-Fisher	55.7356	0.0502	-	-	
OBI	LLC	-1.24456	0.1066	-12.7915	0.0000	I(1)
	IPS	0.70455	0.7595	-9.23468	0.0000	
	ADF-Fisher	26.0002	0.9302	142.851	0.0000	
	PP-Fisher	29.2122	0.8462	158.132	0.0000	
CC	LLC	-2.76195	0.0029	-	-	I(1)
	IPS	-0.89472	0.1855	-10.9722	0.0000	
	ADF-Fisher	46.5027	0.1621	173.339	0.0000	
	PP-Fisher	49.8185	0.0949	221.886	0.0000	
VA	LLC	-5.16195	0.0000	-	-	I(0)
	IPS	-3.18147	0.0007	-	-	
	ADF-Fisher	70.6902	0.0010	-	-	
	PP-Fisher	63.7234	0.0056	-	-	
GE	LLC	-5.32054	0.0000	-	-	I(0)
	IPS	-2.76686	0.0028	-	-	
	ADF-Fisher	71.4089	0.0008	-	-	
	PP-Fisher	67.2706	0.0024	-	-	
RL	LLC	-4.78347	0.0000	-	-	I(0)
	IPS	-2.52433	0.0058	-	-	
	ADF-Fisher	62.3669	0.0076	-	-	
	PP-Fisher	64.2048	0.0050	-	-	
RQ	LLC	-3.54555	0.0002	-	-	I(1)
	IPS	-1.70499	0.0441	-	-	
	ADF-Fisher	51.7818	0.0672	135.251	0.0000	
	PP-Fisher	51.0057	0.0773	201.438	0.0000	
PS	LLC	-3.73436	0.0001	-	-	I(0)
	IPS	-3.89529	0.0000	-	-	
	ADF-Fisher	79.064	0.0001	-	-	
	PP-Fisher	83.1156	0.0000	-	-	
CA	LLC	-2.67121	0.0038	-	-	I(0)
	IPS	-3.13625	0.0009	-	-	
	ADF-Fisher	66.5243	0.0029	-	-	
	PP-Fisher	77.1328	0.0002	-	-	
INF	LLC	-5.38035	0.0000	-	-	I(0)
	IPS	-3.7278	0.0001	-	-	
	ADF-Fisher	72.5633	0.0006	-	-	
	PP-Fisher	72.5662	0.0006	-	-	

Variable	Test	Level		First Difference		Conclusion
		Stat.	Prob.	Stat.	Prob.	
LPGDP	LLC	0.90875	0.8183	-4.59358	0.0000	I(1)
	IPS	-0.51553	0.3031	-4.58656	0.0000	
	ADF-Fisher	76.0974	0.0002	-	-	
	PP-Fisher	85.1224	0.0000	-	-	